

أخلاقيات الاقتصاد والتنمية مع إشارة خاصة إلى العراق

د. عقيل عبد الحسين عودة الطائي

د. سامي هاشم الساعدي

د. نعيم صباح جراح

**The Economics and development benaviurdis with special
referring to Iraq**

Dr. Aqeel A.AL-Hussein

Dr.Sami Hashim AL-Saedi

Dr.Naeem Sabah Jarah

أخلاقيات الاقتصاد والتنمية مع إشارة خاصة إلى العراق

د. عقيل عبد الحسين عودة

الطائي

د. سامي هاشم الساعدي

د. نعيم صباح جراح

الملخص :

يتفق الجميع سواء كانوا أفراداً أم مجتمعات أم دولاً على ضرورة الأخلاق و إمكانية التصرف على وفق القيم الأخلاقية. الأمر الذي يعود إلى عمق التاريخ البشري ، في الوقت الذي بدأ تداول الاقتصاد على انه جزء من الفلسفة الأخلاقية عند ادم سميث ، إلا إن الدور الأخلاقي للاقتصاد شهد هو الآخر تأرجحاً مستمراً بين الصعود و الهبوط ، إذ تشير الشواهد في التاريخ الاقتصادي إلى بداية الاقتصاد بصيغة أخلاقية و تارة أخرى ابتعد الاقتصاد عن القيم الأخلاقية و مرة أخرى يشهد التاريخ المعاصر زيادة المطالبات باتجاه تأطير الاقتصاد بمنظومة القيم الأخلاقية . و ذلك بسبب ازدياد عدد الفقراء و انتشار المجاعة و الأضرار البيئية التي أضحت تهدد العالم بأسره . و فيما يخص الاقتصاد العراقي نلاحظ إن غياب منظومة الأخلاق أسهمت بتراجع الأداء الاقتصادي و انتشار الفساد و تراجع الأداء المؤسسي مما يحتم الأمر الوقوف لدراسة هذه المشكلة .

Abstract

All, whether individuals, communities or nations agrees on the need for moral, and the ability to act in accordance with ethical values. Which goes back to the depth of human history, at a time when the economy began to be part of Adam Smith's moral philosophy, the moral role of the economy has been constantly oscillating between rise and fall.

Evidence in economic history indicates the beginning of the economy in moral terms In other cases, the economy has moved away from moral values. Once again, contemporary history has witnessed an increase in demands to frame the economy with a system of moral values. This is due to the increase in the number of poor people and the spread of famine and environmental damage that are threatening the entire world. The system of ethics contributed to the decline in economic performance, the spread of corruption and the decline in institutional performance, which necessitates standing up to study this problem.

المقدمة

كانت الاخلاق عند اليونان متمحورة حول السعادة و تحقيق الخير والرفاه للإنسانية، لذا فان الوقفة عند اشكالية العلاقة بين الاخلاق و الاقتصاد تدفعنا نحو التساؤل هل هذه الاشكالية هي جزء من الترف الفكري ام ضرورة من الضرورات التي تتماشى مع التطورات السريعة في عصر المعلوماتية . فالظروف العالمية المعاصرة تفرض على المجتمعات تكوين و تطوير مفاهيم تتواءم مع الحاجات البشرية المتنوعة و المتزايدة، ليس على المستوى الفرد بل على المستوى العالم فالأخلاق لم تعد مرتبطة بالمساواة و العدالة في التوزيع و الانصاف بل توافقية الاخلاق مع جودة الحياة الانسانية و الرفاهية .

فتوظيف قيم المنظومة الاخلاقية عند بناء النماذج الاقتصادية سوف يعطي للاقتصاد قوة دافعة تعمل على تحسين الانشطة الاقتصادية من حيث الاداء، فضلا عن تبني عدة خطوات تتضمن تطوير اليات التوزيع باتجاه خدمة الطبقات الاجتماعية ذات الطيف الواسع من الفقراء .

مشكلة البحث

تراجع دور القيم والمنظومة الاخلاقية عند تطبيق السياسات الاقتصادية يسهم في الابتعاد عن تحقيق التنمية الشاملة واتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء , فعلى الرغم من الخطط التي وضعت والموارد التي سخرت لتحقيق التنمية الا ان ذلك لم يحقق اهداف التنمية.

اهمية البحث

ادت سياسات الاصلاح الاقتصادي إلى تراجع دور الدولة التنموية على حساب السوق في الوقت الذي لا يزال السوق يعاني من الاخفاق والفشل، والازمة المالية لعام 2008 تؤكد ضمن ما تؤكد ان أحد اهم الاسباب وراء الازمة كان تراجع الدور الاخلاقي في النظام الرأسمالي، الامر الذي يسلط الاضواء على اهمية الدور الاخلاقي في تحقيق التنمية المطلوبة في الدول النامية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى اظهار اهمية بناء منظومة اقتصادية مرتكزة على الاخلاق للوصول إلى اعلى مستويات الرفاهية، وإمكانية نجاح الخطط والبرامج التنموية من الوصول لفرضية البحث، فضلا عن فتح المجال لطرح فكرة للنقاش المستفيض حول العلاقة بين الاخلاق والتنمية و ما جدوى الأخيرة ان لم تشتمل على اكبر عدد ممكن من الافراد .

فرضية البحث : احد أسباب الإخفاق الحاصل في الأداء الاقتصادي للدول النامية ومنها العراق هو عدم بناء القيم الأخلاقية ضمن اطار السياسات الاقتصادية.

منهجية البحث: تم اعتماد اسلوب التحليل الوصفي للوصول إلى اهداف البحث.

هيكلية البحث: للتحقق من صحة الفرضية قيد الدراسة من عدمها تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث تناول الاول منها الاطار النظري الخاص بمفاهيم الاخلاق و الاقتصاد فضلا عن شرح العلاقة بينهما, اما المبحث الثاني فتطرق إلى الاسلام والاخلاق الاقتصادية واخيرا جاء المبحث الثالث ليركز على أخلاق الاقتصاد و التنمية في الاقتصاد العراقي و في الختام تم تلخيص اهم الاستنتاجات و التوصيات التي انبثقت من البحث قيد الدراسة.

المبحث الاول : الاخلاق بين المفهوم و العلاقة مع الاقتصاد

تمهيد

يوضح التأطير النظري للتاريخ الاقتصادي ومنذ القدم أن العديد من الاقتصاديين ارتدوا رداء الاخلاق حينما كانوا يضعون اللمسات النهائية على النظريات الاقتصادية بدءاً بأدم سميث مؤسس علم الاقتصاد الحديث وانتهاءً بالحنز على النوبل في الاقتصاد امارتيا سن الذي اكد على الدور الاخلاقي في الاقتصاد مركزا على تحقيق العدالة في الاقتصاد فضلا عن المطالبة بتوزيع عادل للثروات.

بالرغم من ذلك يمكن تقسيم الاقتصاديين بين مؤيد ومعارض لدور المنظومة الاخلاقية في الاقتصاد، فكل من مارشال و بيجو و باريتو و سامويلسون و فريدمان من المعارضين لإعطاء صبغة اخلاقية للنظريات الاقتصادية و هناك اخرون ممن لم يفصلوا بين الاخلاق و الاقتصاد مثل جيمس ستيوارت ميل و جيرمي بنتام .(المصري 2007 : 95)

اولاً: مفهوم الاخلاق

الاخلاق من المفاهيم المتداولة في جميع المجتمعات وعلى مستويات عدة ،فالأخلاق ترتبط بالسلوك الانساني ومن هذا السلوك و التصرفات ما يمكن تقسيمه الى الإيجابي او السلبي وذلك حسب القيم التي تختلف من مجتمع إلى اخر، حيث ان الاخلاق تعني بدراسة الخير والشر و تصرفات الانسان باتجاه النفس و البشرية (خلف، 2010: 29)

((الاخلاق هي المعايير و المبادئ التي تحكم سلوك الفرد او الجماعة)) (البوتي، بلا سنة :4)

1. الاقتصاد الايجابي و المعياري ((عند التفكير في المسائل الاقتصادية، لا بد من التمييز بين الامور التي تتعلق بالواقع، وتلك المعنية بتحقيق العدل ، ان علم الاقتصاد الايجابي هو الذي يصف الحقائق القائمة على ارض الواقع في المنظومة الاقتصادية، في حين ينطوي علم الاقتصاد المعياري على الأحكام التقديرية)) (سامويلسون ونوردهاوس: 2006: 8)

2. الاقتصاد الايجابي : Positive Economic

يهتم هذا الجانب من علم الاقتصاد بالواقع الفعلي ، اي بما هو كائن او بما هو واقع.

3. الاقتصاد المعياري : Normative Economic

في هذا الجانب يهتم علم الاقتصاد بما يجب ان يكون، وهو اقرب إلى مجموعة من الافتراضات ترتبط بما يجب ان يكون عليه الوضع الاقتصادي ، وهو اقرب إلى الاخلاقيات من الاقتصاد الايجابي .

ثانياً: العلاقة بين الاخلاق و الاقتصاد

يتضمن الاقتصاد جانبين ، يتناول الجانب الاول العلم اما الجانب الثاني فهو اقرب إلى الاخلاق فالاقتصاد طالما يتناول الاليات الخاصة بالإنتاج و توزيع السلع و الخدمات يصبح علماً، اما عندما ينتقل لدراسة وتحليل اساليب الانتاج و توزيع الارباح بين افراد المجتمع فيصبح ضمن الجانب الثاني ، اي الاخلاق . تأسيسا على ما تقدم يمكن توضيح العلاقة بين الاقتصاد والاخلاق على وفق ما يأتي :-

الاخلاق: تعني القواعد والسلوك التي تحكم المجتمع وانعكاسها على سلوكيات الافراد والاقتصاد: علم يبحث في سلوك الافراد من ناحية الانتاج والتوزيع والاستهلاك.

الاقتصاد الاخلاقي : يعني تفسير علم الاقتصاد و مواضيعه المتنوعة بأسلوب اخلاقي لتحسين السلوك الاقتصادي للأفراد . وفي هذا الاطار فان الاقتصاد الاخلاقي (Applied ethics) اقرب إلى تطبيقات الاقتصاد على وفق المعايير الاخلاقية.

ثالثاً: العلاقة بين الاخلاق والنتائج الاقتصادية :

يواجه الاقتصاد العالمي و منذ سنوات طويلة ظاهرة مرتبطة بالإنسانية ، و هي اتساع الفجوة بين الفقراء و الاغنياء ، و تحولت هذه المواجهة إلى سؤال اساسي عن مدى امكانية الاخلاق الاقتصادية في تضيق الهوة بين الفقر و الغنى ؟

في اطار فلسفة الاخلاق و علم الاقتصاد، نلاحظ ان علم الاقتصاد يتمحور حول الكفاءة و الاستغلال الامثل للموارد ،و في مقابل ذلك نجد ان فلسفة الاخلاق تتمحور حول الجوانب الاخلاقية للنظريات الاقتصادية ومدى النجاح او الفشل الذي يرافق التطبيق لتلك النظريات بالقياس لمدى تحقق العدالة . وبعبارة اخرى يبحث الاقتصاد امكانية اختيار افضل البدائل المتاحة من العناصر التي تمتاز بالندرة النسبية و توفير اكبر قدر ممكن من السلع و الخدمات في حين نجد الاخلاق تركز على كيفية توزيع الموارد تلك بين الافراد .

ومن البديهي القول انه يمكن تحديد القنوات التي تزيد من التوافق الأخلاق مع السياسات الاقتصادية من خلال الاتي :

أ- رجال الاقتصاد :تساعد الاخلاق هذه الفئة من الاقتصاديين على بناء هيكل النظريات التي تشرح كيفية انجاز الاعمال .

ب- اللاعبين الاقتصاديين : وهذه الفئة تشمل كل من المنتجين ، المستهلكين ،القوى العاملة والعديد من المجاميع الاخرى .

ت- المؤسسات الاقتصادية : وهذه الفئة تمارس دورها من خلال نشر ثقافة الاخلاق واثرها في النشاط الاقتصادي .

رابعاً: مضار الاقتصاد بدون الاخلاق

اكد ارسطو و بأسلوب فلسفي على ان الاقتصاد هو علم التدبير المنزلي ، و اصبح منذ ذلك اليوم علم الاقتصاد فرعاً يدرس ضمن الاخلاق . و استمر الحال وصولاً إلى مرحلة الاقتصادي (William Stanley Jevons) الذي انطلق في بناء نظرياته بالاعتماد على التشابه الكبير بين علم الاقتصاد و العلوم الطبيعية و بذلك ازداد استخدام الرياضيات و الاحصاء لجعل الاقتصاد اكثر واقرب إلى الحالة الميكانيكية ، الامر الذي ترتب عليه ابتعاد الاقتصاد من الفلسفة و الاقتراب شيئاً فشيئاً إلى الرياضيات . و في هذا الاطار اقترح تسمية علم الاقتصاد بدلاً عن الاقتصاد السياسي للدلالة على ان الاقتصاد علم قائم بذاته . و جاء الفرد مارشال ليطلق على كتابة و لأول مرة اصول علم الاقتصاد، و الذي اكد فيه على ان علم الاقتصاد يتمحور و يركز على الحقائق الواقعة (Positive Economic). ثم جاء كلٌّ من (Lionel Robbins) و (Milton Friedman) ليتبعها كل الآراء الأخلاقية التي جاء بها آدم سميث، و تم تغيير الفرضيات الخاصة بتعظيم المنفعة إلى تعظيم الثروة

وأصبح علم الاقتصاد بهويته الجديدة علماً متزامناً مع الرياضيات و القياس الاقتصادي، وبذلك اضحى من أساسيات الاقتصاد الفصل بين الغايات والسلوك، إذ يتمحور الاقتصاد بما هو كائن و لا يجب ان يركز على ما يجب ان يكون ، لانه ليس للاقتصادي القدرة على اتخاذ القرار و انما القرارات تتخذ من قبل السياسيين (عبدالله بن منصور ، عبدالرزاق بن حبيب، 2008: 6)

بعدها قام (Robbins) في زيادة الفجوة بين الاقتصاد و الاخلاق ، من خلال التمييز الفلسفي بين ما هو كائن و ما يجب ان يكون أثر بشكل سلبي في المجتمعات و ازدياد الفجوة بين الطبقات الاجتماعية ، الامر الذي يعني ازدياد الاغنياء غنى و الفقراء فقراً. و بذلك مهد الطريق لإعادة التفكير باتجاه الاقتصاد القائم على الاخلاق (Robbins, 1954: 16).

اذ شهدت الادبيات الاقتصادية العودة إلى تناول الموضوعات الاقتصادية بصيغة الاخلاق و كان الدور الابرز هنا إلى (امارتيا سن) الذي اكد تزامن الجزء الاكبر من المسائل و العلاقات الاقتصادية مع الفلسفة والمنظومة الاخلاقية . و اوضح سن بان فقدان الفلسفة و النظريات الاخلاقية قد يؤدي إلى ظهور التناقضات في كل من الاقتصاد و السياسة و من ثم المجتمعات . و قام الاقتصادي (Joseph Stiglitz) ومن خلال كتاباته منادياً بالعودة إلى بناء الاقتصاد على وفق القيم الاخلاقية .

خامساً: المنفعة و أخلقة الاقتصاد

تطورت نظرية المنفعة (Utilitarianism) على وفق آراء كل من بنتام و استيوارت ميل ،حيث اكدوا على ان منفعة كل فرد من افراد المجتمع لها قيمة اخلاقية ، اي انه كلما ازدادت منافع الفرد ازدادت قيمتها الاخلاقية . وكان الاعتقاد السائد بان القيم الاخلاقية ليست متساوية لجميع الافراد و ذلك ببساطة يعود لاختلاف المنافع المتحصلة جراء استهلاك وحدات متساوية من السلع والخدمات ، فبعض الافراد يحصل على منفعة اكبر من تلك التي يحصل عليها الآخرون ، بالرغم من تساوي الكميات المستهلكة .

اذن كانت المنفعة تعبر عن نتائج الاعمال بهدف الاكتساب و الحصول على مزيد من السعادة لأكبر قدر ممكن لأفراد المجتمع .

سادساً: أخلقة الاقتصاد

يمكن تطبيق المعايير الاخلاقية في النظام الاقتصادي من اجل خلق اقتصاد أخلاقي من خلال الاسواق، طالما كانت الاسواق بمثابة النظام الذي يعكس نتائج مجمل الانشطة الاقتصادية وذلك بالرغم من الفشل المتحقق في الاسواق بين الحين والآخر ، فالأسواق العاملة ضمن قيم المنظومة الاخلاقية تتمكن من تدبير وضمان حقوق جميع المتعاملين في الاسواق سواء كانوا منتجين أم مستهلكين .لذا اصبح من الضرورة العودة إلى بدايات انطلاق الاقتصاد كعلم قائم بذاته ، لأنه لا يمكن ان نعزل بين الاخلاق والاقتصاد بخط وهمي إذ لا يمكن ان نتصور نشاط القوى العاملة و حركة رأس المال و الاستهلاك و التجارة دون المرور بالمنظومة الاخلاقية .

المبحث الثاني : الاسلام و الاخلاق الاقتصادية

تمهيد

قدم الإسلام منظومته الاقتصادية قبل أكثر من 1400 سنة، وقام بتبني النظريات الصحيحة و ترك تلك التي لا تتلاءم مع الفكر الاسلامي، وهو نابع من اصالة الاسلام النابعة من الذات السماوية، هذا و ان المذهب الاقتصادي في الاسلام ينطلق من ثلاثة دعائم رئيسة تختلف من حيث المحتوى و المضمون عن فحوى مثيلاتها في الانظمة الوضعية وهي كما يلي: (الصدر : 2009: 305)

- 1- الملكية المزدوجة في الاسلام.
 - 2- الحرية الاقتصادية المشروطة في الاسلام.
 - 3- العدالة الاجتماعية في الاسلام.
- و لا غرور ان يكون الاسلام مهتما و مركزا على مبادئ الملكية و الحرية و العدالة، وذلك لما لهذه المبادئ من دور في تحقيق غايات البشرية على وفق منظومة من القيم و المفاهيم الاخلاقية، و من ثم التمحور على الواقع و الاخلاق، لأن الاقتصاد الاسلامي باعتماد الواقع و الاخلاق في الوقت نفسه يسعى لضمان تحقيق الغايات البشرية .(الصدر, 2009: 315).

اولاً: تطبيق المعايير الاسلامية في الاقتصاد

اجرى اثنان من الباحثين في جامعة جورج واشنطن دراسة شملت (208) من البلدان العالمية ، و باعتماد (12) مؤشراً في ضوءها تم تصنيف البلدان حسب الأكثر تطبيقاً للمعايير الاسلامية التي تكون اقرب إلى المنظومة الاخلاقية . والمؤشرات التي اعتمدت في الدراسة كانت :- (www.joharji.net)

- 1- الفرص و الحرية الاقتصادية .
 - 2- العدالة في جميع جوانب الادارة الاقتصادية .
 - 3- خلق فرص العمل و المساواة بين العاملين .
 - 4- نسبة التعليم العالي إلى الناتج المحلي الاجمالي .
 - 5- القضاء على الفقر .
 - 6- توزيع الثروات .
 - 7- البنية التحتية الاجتماعية و توفير الخدمات الاجتماعية .
 - 8- ادارة الموارد الطبيعية .
 - 9- مستوى الثقة الاقتصادية و الحد من الفساد .
 - 10 - تطبيق النظام المالي الاسلامي : مشاركة الخطر .
 - 11 - تطبيق النظام المالي الاسلامي :منع الفوائد.
 - 12 - نسبة المساعدات الخارجية /الناتج المحلي الاجمالي و درجة المحافظة على البيئة .
- و يمكن ان نصف هذه المؤشرات و تقسيمها إلى ثلاث مجاميع وربطها بالدعائم الرئيسية التي تشكل اركان المذهب الاقتصادي الاسلامي، وكما هو موضح في الجدول (1).

الجدول (1)

تقسيم المؤشرات المستخدمة في تصنيف البلدان الأكثر تطبيقاً للمعايير الإسلامية على وفق الدعائم

الرئيسة في المذهب الاقتصادي الإسلامي

الملكية	الحرية الاقتصادية	العدالة الاجتماعية
ادارة الموارد الطبيعية	الفرص والحرية الاقتصادية	العدالة في جميع جوانب الادارة الاقتصادية
تطبيق النظام المالي الاسلامي :مشاركة الخطر	نسبة التعليم العالي إلى الناتج المحلي الاجمالي	خلق فرص العمل و المساواة بين العاملين
تطبيق النظام المالي الاسلامي : منع الفوائد		القضاء على الفقر
		توزيع الثروات
		البنية التحتية الاجتماعية و توفير الخدمات الاجتماعية
		مستوى الثقة الاقتصادية والحد من الفساد
		نسبة المساعدات الخارجية /الناتج المحلي الاجمالي و درجة المحافظة على البيئة

المصدر : من عمل الباحثين

يتضح من الجدول (1) ان (7) من المؤشرات المستخدمة في تصنيف اكثر البلدان المطبقة للمعايير الإسلامية تنضوي تحت ركن اساسي من اركان الاسلام و هو تحقيق العدالة الاجتماعية، وهناك (3) مؤشرات تصنف على انها ضمن ما يعرف بالملكية من وجهة نظر الاسلام ، ويمكن تصنيف مؤشرين على انهما يعملان على تحقيق الحرية الاقتصادية ضمن المذهب الاقتصادي الاسلامي.

عودة على بدء ، بالرجوع إلى الدراسة التي اجريت في جامعة جورج واشنطن سوف نختار عينة من تلك البلدان و نستخدمها ضمن الجدول (2) الذي يوضح لنا ترتيب بعض البلدان العالمية و العربية على وفق التطبيق للمعايير المذكورة سلفاً.

جدول (2)

عينة مختارة لترتيب بعض البلدان من حيث تطبيق المعايير الإسلامية لعام 2010

اسم الدولة	الترتيب
ايرلندا	1
دانمارك	2
لوكسمبورغ	3
سويد	4
بريطانيا	5
نيوزلندا	6
سنغافورة	7
فلندا	8
النرويج	9
بلجيكا	10
الولايات المتحدة	16
اسرائيل	27
ماليزيا	33
الكويت	42
كازاخستان	54
البحرين	61

71	تركيا
72	تونس
74	الأردن
82	عمان
91	السعودية
121	مصر
139	إيران
148	العراق

المصدر :- جامعة جورج واشنطن - دراسة ميدانية - 2010.

ويلاحظ من الجدول أن المراتب العشر الأولى لا يوجد من ضمنها أي دولة إسلامية. و نلاحظ أن أيرلندا اتت في المرتبة الأولى في تطبيق المعايير الإسلامية ذات الصبغة الاخلاقية. واحتلت بريطانيا و الولايات المتحدة المراتب (5و16) على التوالي، ومن المفارقات نجد ان الكيان الصهيوني يحتل المرتبة (27) اما اول دولة اسلامية فتقع المرتبة (33) فهي ماليزيا واول دولة عربية هي الكويت التي احتلت المرتبة (42) عالميا .اما العراق فقد احتل الترتيب (148) عالميا.

المبحث الثالث : اخلاق الاقتصاد والتنمية في العراق

اولاً: نظرة عامة على واقع الاقتصاد العراقي

لم يشهد العراق منذ تأسيس الدولة المعاصرة و بدء الحكم الملكي و لغاية اليوم سنوات مضطربة كذلك السنوات التي نعيشها منذ عام 2003 و لغاية اليوم . و في حقيقة الامر يمكن ان نقف على مقولة العقد الضائع في التنمية مرة اخرى و اطلاقها على العقدين الاول والثاني من القرن الحادي والعشرين ، مع ملاحظة عدم انتهاء العقد الثاني ، لأنه لا تلوح أي بوادر في الافق لمعالجة المشكلات الشائكة في الدولة العراقية على وفق المؤشرات الراهنة.

فبعد ان استشرى الفساد الاداري و المالي و سرقة الاموال العامة و ثراء المسؤولين ثراءً فاحشاً على حساب عامة الشعب ، الذي يرضخ ما يقارب (20%) منه في احسن الاحتمالات تحت طائلة الفقر، وعدم وجود البنية التحتية الكافية في معظم محافظات العراق ، ناهيك عن ازدياد الانفاق العام و الاستهلاك غير الموجه، فضلاً عن عدم توافر الامن على المستويين المحلي و الخارجي ، الامر الذي يؤكد فشل الحكومات المتعاقبة في تحمل مهامها الاساسية في ضمان امن المواطن و من تراجع في ادائها المتمثل بدورها كدولة حارسة ، مما يؤكد و بما لا يقبل النقاش فشل تلك الحكومات في ممارسة دورها التدخل.

ثانياً: مؤشر التنمية البشرية في العراق

بالرغم من الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى هذا المؤشر، الا انه يوفر لنا امكانية القياس و المقارنة بين البلدان في مجال التنمية البشرية. لذا سوف نستعين بالجدول (3) لإجراء مقارنة توضيحية لحال التنمية البشرية في العراق.

1- يتضح من الجدول (3) تحسن طفيف في العمر المتوقع عند الولادة من (68.4) إلى (69.6) ، وهذا الامر طبيعى جراء قيام القطاع الخاص بتقديم خدماته إلى فئة محدودة من المواطنين ، في الوقت الذي لم يشهد القطاع العام تطوراً ملحوظاً .

2- متوسط سنوات الدراسة هو الآخر لم يتحسن بالشكل المطلوب اذ لا يزال يتراوح بين (5.3) و (5.6) سنوات للمدة 2005-2012 .

3- تؤكد البيانات في الجدول ان نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي تحسن بنسبة (75%) اذ بلغ عام 2012 ما مقدره (3557) دولاراً امريكياً ، بعد ان كان (2670) عام 2005 . و يعزا هذا التحسن الكبير إلى زيادة اسعار النفط من جهة ، و ارتفاع صادراته من جهة اخرى .

4- اما مؤشر التنمية البشرية فلا يزال لم يبلغ المستوى المطلوب و لم يخرج العراق من دائرة البلدان متوسطة التنمية ، اذ بلغ هذا المؤشر (0.590) و ذلك عام 2012 .

جدول (3)

مؤشر التنمية البشرية في العراق لسنوات مختارة

السنوات	العراق العمر المتوقع الولادة	سنوات الدراسة المتوقعة	متوسط سنوات الدراسة	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي	مؤشر التنمية
2005	68.4	10	5.3	2670	0.564
2010	68.5	10	5.6	3117	0.578
2011	69	10	5.6	3307	0.583
2012	69.6	10	5.6	3557	0.590

المصدر :- Human Development Report 2013

ولإجراء مقارنة مع حال التنمية البشرية في البلدان العربية نستعين بالإحصاءات المتاحة في تقرير التنمية البشرية العالمية الصادر عام 2013 :- (27 : HDR 2013)

- 1- العمر المتوقع عند الولادة بلغ (71) سنة و هو اكثر من العمر المتوقع عند الولادة في العراق .
- 2- متوسط سنوات الدراسة بلغ (6) سنوات في حين كان في العراق (5.6) سنوات .
- 3- بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي كمتوسط للبلدان العربية (8317) دولاراً امريكياً وهو يفوق متوسط دخل الفرد العراقي بنسبة (42.7%) و ذلك عام 2012 .

ثالثاً: مؤشر الاداء البيئي

بناءً على ما تقدم فان التنمية في الاقتصاد العراقي ليست ذات مضمون اجتماعي . و لا غلو في ذلك فان التنمية الناقصة التي يجربها الاقتصاد العراقي سوف تؤدي في النهاية إلى ارتفاع الاصوات المطالبة بتحقيق التنمية بمضمونها الاجتماعي لتشتمل على شيء من العدالة الاقتصادية . و للتأكيد على ان التنمية في العراق هي تنمية عرجاء نستعين بإحصاءات Environmental Performance Index ، للأعوام 2010 و 2014 على التوالي التي تبين ترتيب العراق عالمياً على وفق هذا المؤشر . اذ نلاحظ أن العراق كان في المرتبة 132 ثم اصبح في المرتبة 149 . و بذلك يصنف العراق ضمن البلدان العالمية ذات التصنيف الضعيف من حيث الاداء .

رابعاً: الدولة الانمائية والعراق

تعرض تقرير التنمية البشرية لعام 2013 لمفهوم تنموي جديد، الا وهو مفهوم الدولة الانمائية، ووضحه من خلال تناول السمات العامة لتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال المعاملة التفضيلية الواضحة لبعض القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وجود قيادات ذات كفاءة، ووضع المؤسسات العامة القوية في صلب الاستراتيجيات

الانمائية، وضوح الاهداف الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن اكتساب الشرعية السياسية من الاداء في التنمية. (تقرير التنمية البشرية 2013: 69)

يسعى العراق وخاصة بعد سقوط النظام السابق وما يمر به من احداث اقتصادية وسياسية وامنية غير مستقرة ان يرسم طريقاً واضحاً ومحدد الهدف منه هو الوصول الى تحقيق التنمية بجوانبها كافة الاقتصادية والبشرية والبيئية، وهذا الامر لا يتم الا من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات التي توصله الى هذا الهدف سواء كانت هذه الخطط متوسطة أم طويلة الامد، وذلك من خلال تحليل الواقع الحالي للعراق بمختلف جوانبه الاقتصادي والاجتماعي والعمري والبيئي وبكل ما يملك من امكانات وما يتعرض له من مشكلات وتحديات وهذا الامر لا يتم الا من خلال التوزيع العادل لجميع الموارد المتاحة له لغرض الوصول الى الاهداف المنشودة من هذه الخطط. سنتطرق في هذا البحث الى بعض من خطط التنمية الوطنية التي وضعت بعد عام 2003 وما تضمنته هذه الخطط من اهداف وغايات تسعى الى الوصول اليها وماهي اهم التحديات التي واجهتها ومازالت تواجهها والتي تعوق تحقيق الاهداف المنشودة.

خامساً: خطط التنمية الوطنية 2010/2014 - 2013/2017

ان اهم الاهداف الاستراتيجية لخطة التنمية الوطنية 2010/2014 كانت العمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (9.38%) وذلك كمعدل سنوي خلال مدة الخطة، كما سعت الى العمل على تنويع الاقتصاد العراقي ، الذي من المعلوم انه يعتمد بشكل كبير على الايرادات التي يحصل عليها من القطاع النفطي الى اقتصاد يتسم بزيادة تدريجية في نسبة مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي وبخاصة القطاعات الانتاجية كالزراعة، الصناعة والسياحة، وان يتميز بمشاركة متنامية للقطاع الخاص.

كما هدفت الخطة الى العمل على تحسين وزيادة مستوى الانتاجية وتطوير مستوى المنافسة في قطاعات الاقتصاد كافة وبالذات الانشطة ذات الميزة التنافسية ومنها على سبيل المثال النفط والغاز، البتروكيماويات والاسمنت، الصناعات البلاستيكية، الصناعات الدوائية والكهرباء .

وحاولت الخطة العمل على زيادة في معدل التشغيل وبشكل خاص ما بين السكان من الشباب والنساء، وذلك من خلال تفعيل دور القطاع الخاص وبما يؤمن تخفيض معدلات البطالة العالية التي يشهدها العراق. وقد ركزت ايضا على التنمية الريفية في العراق والتي واجهت ولا تزال تواجه تحديات كبيرة وذلك بسبب ضعف الاداء في القطاع الزراعي في مجال الانتاجية فضلاً عن توليد الوظائف وكذلك الاسكان غير الملائم والبنى التحتية الضعيفة في الريف، كما هدفت الى التقليل من الفروقات والحواجز بين المناطق الحضرية والريفية من ناحية توفير البنى التحتية للخدمات الاجتماعية. اما فيما يخص القطاع الخاص فقد حاولت الخطة ان تتجه نحو قطاع خاص متفاعل ومشارك ومنافس يعزز التنمية المستدامة في العراق، إذ هدفت الى تعزيز الدور التنموي للقطاع الخاص فضلاً عن الشراكة بين القطاع الخاص والعام فضلاً عن تعزيز البيئة المشجعة للاستثمار وخصخصة مشاركات القطاع العام وغيرها من الامور والطرائق التي تساعد على زيادة اسهام القطاع الخاص في الاقتصاد. وقد اوضحت الخطة ان هناك مستلزمات ضرورية يجب ان تكون متوافرة لغرض الوصول الى الاهداف الموضوعية، ومنها الاستقرار الامني وتامين الاستثمار المخطط قطاعيا ومكانيا فضلاً عن سياسات نقدية ومالية داعمة هدفها الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة والحد من عجز الموازنة فضلاً عن تنويع مصادر

الايادات. ان الاهداف التي وضعت في خطة التنمية الوطنية كانت طموحة جدا ولم تحقق اغلب الاهداف التي وضعتها ويعود السبب في ذلك الى الأوضاع الامنية والسياسية والاقتصادية غير المستقرة التي يواجهها، فضلا عن ان التخصيصات المالية التي اقرت بالموازنات كانت اقل بنسبة كبيرة من التخصيصات التي حددتها الخطة لمختلف القطاعات. وهذا الامر لا يعني ان هذه الخطة لم تحقق بعض الامور الايجابية التي حددتها فعلى سبيل المثال سعت الخطة الى تحقيق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (9.38%) كمعدل سنوي خلال سنوات الخطة وقد اشارت البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط ان الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة قد حقق معدلا للنمو بلغ (5.9%) عام 2010 و (8.6%) عام 2011 وهي نسب تعد جيدة مقارنة بالمعدل العام المستهدف من الخطة، وقد كان لحرص الحكومة على مواصلة تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي مدعوما بالمبادرات الحكومية كالمبادرة الزراعية فضلا عن سعي الحكومة الدائم على تحسين الادارة الاقتصادية وتفعيلها ، دور في بعض التقدم الذي احرز في بعض اهداف الخطة. وفيما يتعلق بدور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي فقد اتسمت سياسة الاستثمار للقطاع الخاص بعدم التنوع والثبات على الانماط التقليدية على الرغم من سعي الخطة الى فتح مجالات استثمارية في مختلف مجالات الاقتصاد سواء كانت اقتصادية ام اجتماعية ام خدمية، ان انخفاض نسبة اسهام هذا القطاع في توليد الناتج المحلي الاجمالي يدل على عدم مرونة القطاع لتنوع انشطته.

اما فيما يتعلق بخطة التنمية الوطنية 2017/2013 فقد واجهة في اعدادها ظروف لا تكاد تختلف بشكل كبير عن التحديات التي واجهة الخطط السابقة، فعلى الرغم من بعض الانجازات المهمة التي حققتها الخطة في سنواتها الاولى الا انها مازالت بعيدة عن المعدلات التي استهدفتها الخطة في كثير من المجالات.

لقد ارادت خطة التنمية 2017/2013 ان تستكمل المسار التنموي للخطة الماضية وذلك من خلال السعي الى تحديث الخطة وذلك من خلال استيعاب المتغيرات الداخلية والخارجية. لقد وضعت خطة التنمية الوطنية اطارا فلسفيا من خلال نموذج تنموي مقترح قائم على فرضية مفادها " ان النمو المتوازن يفترض وجود عناصر من عدم التوازن في الهيكل الرأسي للإنتاج، كما ان النمو غير المتوازن يتضمن وجود عناصر من التوازن تقرضها طبيعة العلاقات التشابكية ما بين القطاعات الاقتصادية". ولغرض ان يتحقق هذا النموذج التنموي فان الامر يتطلب اعادة ترتيب الادوار بين القطاعين العام والخاص بحيث يكون الاستثمار العام مولدا ومحفزا للسوق ثم مشجعا للاستثمارات في القطاع الخاص ومؤثرا في اتجاهات الطلب الكلي الفعال، كما يجب ان يكون الاستثمار الخاص مستجيبا في اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار الفعال والمنتج الذي يقود الى توسع في المؤسسات الخاصة والتي يجب ان تكون متكيفة وتسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

وقد وضعت الخطة اهدافاً رئيسية تهدف الى تحقيقها والتي تنقسم الى ثلاثة اهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية ومن اهم الاهداف الاقتصادية هي ادارة الموارد النفطية على وفق معايير التنمية المستدامة في العراق وذلك لحصول الاجيال الحالية على حقوقها من دون المساس بحقوق الاجيال القادمة فضلا عن محاولة اصلاح هيكل الاقتصاد بحيث يكون متمركزا على القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة والسياحة وذلك من خلال زيادة نسبة اسهام هذه القطاعات في توليد الناتج المحلي الاجمالي على المدى البعيد من اجل بلوغ معدل النمو المستهدف. كما هدفت الى العمل على ارساء مبدأ الشراكة الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص بما يؤمن التحول

التدريجي نحو اقتصاد السوق فضلا عن العمل على التوزيع العادل والمنصف للموارد بين المحافظات على اساس الثقل السكاني ومؤشرات المحرومية وكذلك العمل على التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بما يؤمن الوصول الى النمو المستدام والاستقرار الكابح للتضخم والتوزيع المنصف لثمار التنمية بين فئات المجتمع. اما اهم الاهداف الاجتماعية فكانت ابرزها محاولة تعزيز مبدأ التكافل ما بين مسارات الخطة لغرض التخفيف من الفقر وتقليص فجوته بإيجاد فرص عمل لائقة وذلك من خلال اقرار قانون عمل جديد من اجل رفع مستوى المعيشة والحد من البطالة وصولا الى نسبة (6%) عام 2017. كما سعت الخطة الى تعزيز صيغ المعرفة واتاحة الفرص لتحقيق بيئة تعليمية متكافئة تدعم التوسع في بناء المدارس والاهتمام برياض الاطفال وتعليم الفتيات وكذلك الارتفاع بالبنية التحتية الصحية فضلا عن استهداف المرأة وفئة الشباب ومحاولة بناء قدراتهم ومهاراتهم ومعرفتهم وذلك لرفع مستوى مشاركتهم في العمل التنموي وتهيئة بيئة تؤدي الى تقدم ملموس في نوعية الحياة خاصة للفئات المهمشة وادماجهم في المجتمع. واخيرا فان اهم الاهداف البيئية التي حددتها خطة التنمية الوطنية تمثلت بحماية عناصر البيئة من التلوث ومحاولة تحسينها والاستغلال الامثل للموارد الطبيعية بما يؤمن حاجة الاجيال الحالية والمستقبلية والحد من التصحر وذلك من خلال استصلاح الاراضي وزيادة المساحات الخضراء كأحد وسائل الوصول الى الاقتصاد الاخضر، واخيرا تنمية روح المواطنة والوعي البيئي لدى الفرد العراقي. ان كل خطة توضع تواجه العديد من التحديات قد تكون اقتصادية والتي من اهمها ريعية الاقتصاد العراقي فضلا عن ضعف دور القطاع المصرفي في دعم المشاريع التنموية فضلاً عن اختلال نسبة الأنفاق العام لصالح النفقات التشغيلية وعلى حساب النفقات الاستثمارية وكما هو مبين في الجدول (4) الاتي.

جدول (4)

النفقات المالية التشغيلية والاستثمارية للمدة (2010/2015) (الاف الدنانير)، (%)

البيان السنة	النفقات التشغيلية 1	النفقات الاستثمارية 2	الاجمالي 3	2/3 4
2010	60980694952	23676772604	84657467556	27.96
2011	66596473827	30066292873	96662766700	31.10
2012	79954033137	37177897013	117122930150	31.74
2013	83316006000	55108602000	138424608000	39.81
2015	78248392443	41214037106	119462429549	34.49

المصدر:

- (1)(2)(3) جمهورية العراق، وزارة العدل العراقية، جريدة الوقائع العراقية، اعداد مختلفة.

- (4) من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات في (2)(3).

نلاحظ من الجدول المذكور في اعلاه والذي يوضح النفقات المالية التي تم اقرارها في الموازنات الاتحادية للعراق للسنوات (2010-2015) ان اغلب هذه النفقات كانت لصالح النفقات التشغيلية والمتمثلة في اغلبها برواتب الموظفين على حساب النفقات الاستثمارية وعلى الرغم من تزايدها الى اجمالي النفقات الى ان وصلت الى (39.81%) عام 2013 وهي اعلى نسبة وصلت اليها، ثم انخفضت مرة اخرى عام 2015 ويرجع ذلك الى العجز الحاصل بالموازنة في هذا العام.

اعلاه اهم التحديات الاقتصادية التي اوضحتها خطة التنمية الوطنية 2017/2013، اما فيما يتعلق بالتحديات الاجتماعية فيمكن ان نلخصها وحسب ما ذكر بالخطة ان اهمها هو حال التنمية البشرية في العراق اذ اظهرت

مؤشرات دليل التنمية البشرية العالمي لعام 2011 ان ترتيب العراق يقع في العشرة الاخيرة من فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة وهذا الامر يعكس لنا حال التنمية البشرية في المجالات كافة، الصحية والتعليمية والبيئية والفقر متعدد الابعاد وفجوة النوع، ومن التحديات الاجتماعية ان التحول نحو اقتصاد السوق كانت له كلف اجتماعية كبيرة وذلك في ظل السياسات الاجتماعية والتي من الممكن القول عنها انها غير فاعلة وذات صبغة او اطار حمائي كشبكات الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

نضيف الى ذلك استمرار الازواج غير المستقرة والازمات التي يعاني من العراق قد تركت اثار بنيوية كثيرة الامر الذي ادى الى زيادة الفئات الفقيرة في المجتمع، مما ولد عبئاً على حجم النفقات في الموازنة الاتحادية والذي لا يتوافق مع مبدأ استدامة التنمية. وترافق ذلك ايضا الأمية التي لاتزال تشكل عائقاً كبيراً في تطوير المجتمع العراقي فضلاً عن العجز الحاد في عدد الابنية المدرسية وارتفاع مستوى الضغط على المؤسسات الصحية. فضلاً عن تلك التحديات نذكر ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وتدني مشاركتها في السلطات الثلاثة.

اما اهم التحديات البيئية فتتمثل باستمرار المعاناة التي تتعرض لها البيئة العراقية (الماء والهواء والتربة) التي تتعرض الى معدلات عالية من التلوث البيئي مما انعكس على مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في العراق فضلاً عن غياب استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة ومحاولة تحسين البيئة الامر الذي ابعد العراق كثيراً عن مسار الاقتصاد الاخضر، واخيراً فان غياب القطاع الخاص عن الاسهام في الفعاليات البيئية على الرغم من الاعلان المتكرر بكونه احد اللاعبين الرئيسيين في ارساء قواعد التنمية المستدامة في العراق.

ان استعراض اهم ما جاءت به خطط التنمية الوطنية انها ركزت على جميع جوانب حياة الافراد سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم بيئية وكان الهدف منها محاولة الوصول الى تنمية بشرية مستدامة ترفع من المستوى المعيشي للأفراد ويكون هناك توزيع عادل ومنصف يحفظ للإنسان كرامته في المجتمع وهذا هو الهدف الاخلاقي الذي يجب ان تتصف به التنمية لغرض تحقيق اهدافها.

الاستنتاجات و التوصيات

أولاً : الاستنتاجات:

- 1- يعد الدين الإسلامي هو صاحب منظومة اقتصادية متكاملة تركز على قيام اقتصاد مرتبط بالإنسان والقيم الإنسانية من خلال الملكية المزدوجة والحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.
- 2- يعد التشريع الإسلامي تشريعاً متكاملاً هدفه ربط المنظومة الاقتصادية مع المنظومة الأخلاقية للمجتمع بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.
- 3- ركزت التقارير للمنظمة الدولية منذ عقد التسعينات الى الوقت الحاضر حول بناء الانسان وجعله الهدف الأساسي والمحور الذي تدور به وحوله اهداف التنمية الاقتصادية.
- 4- ظهرت النفقات التشغيلية والاستثمارية للمدة (2010 - 2015) إذ بلغت لسنة 2013 نسبة (39.81) نتيجة زيادة في الموازنة بسبب زيادة الإيرادات النفطية التي انعكست على زيادة النفقات الاستثمارية .
- 5- ركزت الخطط التي وضعت للمدة من 2010 الى 2017 في العراق على أهمية زيادة دور التنمية البشرية على وفق منظور تقارير الأمم المتحدة لكن الانعكاسات السياسية والحرب على داعش وزيادة النفقات العسكرية وانخفاض أسعار النفط والفساد الإداري والمالي حالت دون تحقيق اهداف الخطط.

ثانياً: المقترحات

- 1- التأكيد على بناء خطط التنمية الاقتصادية بما يسهم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة وجعل الانسان هدف وغاية هذه الخطط.
- 2- التركيز على زيادة النفقات الاستثمارية على قطاع الصحة والتعليم اللذين يعدان البناء الصحيح في المنظومة الأخلاقية للاقتصاد بما يسهم في بناء انسان متعلم قادر على المساهمة في تطوير المجتمع.
- 3- وضع قوانين وتشريعات وخاصة في العراق من اجل وضع سياسات اقتصادية أخلاقية بما يسهم في بناء المجتمع العراقي القادر على تحقيق أهدافه التنموية بفكر تنموي مبني على الاخلاق.
- 4- ضرورة ايجاد حلول للمشكلات اليومية وعوائق الحياة الكريمة التي تواجه الفرد العراقي، لغرض ايجاد فرصة للتكامل الاخلاقي بما يضمن ايجاد مجتمع منتج متكاتف.
- 5- نقترح اضعاء صفة عملية على مفردات خطط التنمية الوطنية .

المصادر :

- 1- احمد محمود حبيب البوتي، اخلاقيات الاعمال و اثرها في تقليل الفساد الاداري (www.nazaha.iq)
- 2- تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب :تقدم بشري في عالم متنوع ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، 2013
- 3- جامعة جورج واشنطن - دراسة ميدانية - 2010.
- 4- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية 2010/2014.
- 5- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية 2013/2017.
- 6- جمهورية العراق، وزارة العدل، جريدة الوقائع العرقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق العدد 2010 /2/4145،22
- 7- جمهورية العراق، وزارة العدل، جريدة الوقائع العرقية، ، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق العدد 2011 /3/4180،14
- 8- جمهورية العراق، وزارة العدل، جريدة الوقائع العرقية، ، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق العدد 2012 /3/4233،12
- 9- جمهورية العراق، وزارة العدل، جريدة الوقائع العرقية، ، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق العدد 2013 /3/4272،25
- 10- جمهورية العراق، وزارة العدل، جريدة الوقائع العرقية، ، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق العدد 2015 /2/4352،16
- 11- محاسن هادي خلف ،دور القيم الاخلاقية في تنمية الموارد البشرية اثر الفعل الاخلاقي في اتخاذ القرار، رسالة ماجستير مقدمة إلى المركز الاستشاري البريطاني الجامعة الافتراضية الدولية ، المملكة المتحدة (2010).
- 12- سامويلسون و نوردهاوس، علم الاقتصاد ،لبنان ،مكتبة لبنان ناشرون ،الطبعة الاولى،2006.
- 13- رفيق يونس المصري، الاقتصاد و الاخلاق ،دار القلم، دمشق، الطبعة الاولى، 2007
- 14- محمد باقر الصدر ،اقتصادنا ،(لبنان دار التعارف للمطبوعات،2009) .
- 15- عبدالله بن منصور ، عبدالرزاق بن حبيب، - الاقتصاد والاخلاق اي توافق- (جامعة تلمسان ، مجلة الاقتصاد والادارة ،العدد7، ابريل 2008) .
- 16- Robbins,Lionel,An Essay on the Nature and significance of economic science,London, Macmillan Company,1954